خط موريس بين الأبعاد الاستراتيجية الإستعمارية ورد فعل الثورة التحريرية الجزائرية

د.جيلالي بلوفة عبد القادر
جامعة تلمسان/ الجزائر

مقدمة:

تعددت أساليب مواجهة الإستعمار الفرنسي في الجزائر، من انتفاضات شعبية ومقاومة سياسية وكفاح مسلح، وتفاعلت حسب الظروف المحلية والخارجية.

وشكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تصعيد جديد نحو التفكير الجدي في العمل المسلح، وهذا منذ تأسيس المنظمة الخاصة في فبراير 1947؛ وهي جناح شبه عسكري وسري تابع لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية؛ أوكلت له مهمة التحضير العملي للثورة المسلحة التحريرية، إلا أن إكتشاف أمر هذه المنظمة منذ مارس 1950 أدى إلى تأخير إنطلاقة الثورة إلى غاية 01 نوفمبر 1954.

وصفت الإدارة الإستعمارية الثورة الجزائرية عند بدايتها بثورة الفلاقة وقطاع الطرق والخارجين عن القانون... لكن إستمرار هذه الثورة وصعوبة توقيفها، أدى بالإستعمار إلى تغيير أسلوبه اتجاهها، بتبني طرقا أخرى كإقامة المحتشدات والمناطق المعزولة وإقامة الأسلاك الشائكة على الحدود الشرقية والغربية من الجزائر قصد عزل الثورة وخنقها وتطويقها.

وكان من بين أساليب الاستعمار في هذا المجال: إقامة خط موريس على الحدود الجزائرية المغربية، أي في تراب المنطقة الخامسة (قبل مؤتمر الصومام) أو الولاية الخامسة... فما تأثير إقامة هذا الخط على مستقبل الثورة التحريرية، وكيف ردت الثورة على هذا الأسلوب الإستعماري؟.

1/ الولاية الخامسة: الإطار العام:

كانت الولاية الخامسة (المنطقة الخامسة قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956) تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر شرقا، أي حدود الولاية الرابعة والسادسة تمر بالقرب من تنس، وتنحدر إلى وادي شلف وتقطع الونشريس[1].

احتلت الولاية الخامسة موقعا إستراتيجيا نظرا للخصائص الطبيعية المتوفرة بها، حيث لها سلسلة جبلية تمتد من جبال العصفور، عمور، تسالة تلمسان، الظهرة والونشريس، ضف إلى ذلك أن لها حدود إقليمية هامة تطل على منافذ كثيرة وهي:

الحدود الموريتانية المغربية، الصحراوية والمالية وكذا النيجيرية إلى جانب إطلالها على إسبانيا من خلال البحر المتوسط.

إن ثلثي مساحة الولاية الخامسة هي عبارة عن سهول معراة وأراضي قاحلة، وتشكل الولاية الخامسة ثلث مساحة الجزائر.

إداريا ومنذ مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، أصبحت الولاية الخامسة موزعة إلى ثماني مناطق وهي:

- المنطقة الأولى: تلمسان ومغنية.
- المنطقة الثانية: الغزوات وبني صاف.
- المنطقة الثالثة: وهران وما جاورها.
- المنطقة الرابعة: مستغانم.
- المنطقة الخامسة: سيدي بلعباس.
- المنطقة السادسة: معسكر وسعيدة.
- المنطقة السابعة: تيارت.
- المنطقة الثامنة: آفلو وما تبقى من المناطق الجنوبية للولاية.

تعاقب على قيادة الولاية الخامسة، كل من محمد العربي بن مهيدي (1923-1957)، والذي حضّر للثورة بمنطقة الغرب الجزائري وخطط لإنطلاقتها حيث شارك في عملية أحفير بصبرة (تلمسان)[2] ليلة 01 نوفمبر 1954، وشارك في مؤتمر الصومام، وعُيّن في لجنة التنسيق والتنفيذ وقاد معركة الجزائر (1956-1957)، ثم أعتقل في فبراير 1957 [3].

وخلفه على قيادة الولاية الخامسة: عبد الحفيظ بوصوف (1926-1982)، ثم هواري بومدين (1932-1978) منذ 1957، ودغيني بن علي (العقيد لطفي) (1934-1960) منذ ماي 1958 إلى غاية إستشهاده يوم 27 مارس 1960 بجبل بشار[4]، وخلفه نائبه: بن حدو بوحجر – العقيد عثمان (1927-1977) الذي بقي في منصبه حتى الاستقلال.

عند إندلاع الثورة التحريرية، شهدت المنطقة الخامسة بعد عمليات تحضير الإنطلاقة شن الثوار أربعة عشر هجوما ليلة الفاتح نوفمبر[5]؛ توزعت في نواحي ومناطق عديدة في وهران، مستغانم، تلمسان وسعيدة...[6].

شكلت العمليات الفدائية الأولى بالمنطقة الخامسة تنبيها للرأي العام المحلي والوطني والفرنسي والدولي ببداية الثورة المسلحة في الجزائر، فكانت رمزية أكثر من أن تكون عسكرية.

وعانت الثورة خلال الشهور الأولى من إنطلاقتها من مشكلة عويصة تخص السلاح؛ وهو حال أي ثورة في مهدها وبدايتها.

ويرجع البعض أسباب فتور وقلة النشاط الثوري في المنطقة الخامسة خلال الشهور الأولى من بداية الثورة إلى "إصدار قائد المنطقة الخامسة محمد العربي بن مهيدي هذا الأمر وتركيزه على عمليات التوعية والتنظيم وإرساء الهياكل القاعدية للثورة في القرى والمداشر قبل أن تنطلق على نطاق واسع بداية من أواخر 1955 ومطلع 1956"[7].

كما أنه يمكن إرجاع سبب التأخر في إنطلاق العمليات العسكرية الكبرى إلى "قلة السلاح وتزويد المنطقة الخامسة للمناطق الأخرى، كالمنطقة الرابعة والسادسة بالأسلحة... وهو ما جعل تأخر هذه العمليات بالغرب الجزائري إلى غاية مطلع 1956"[8].

إضافة إلى مشكلة السلاح، فقد كان للسياسة الإستعمارية والتدابير المتخدة من قبل فرنسا عند بداية الثورة التحريرية تأثير على الواقع، حيث سعت إلى القضاء على الثورة في مهدها بممارسة حرب على مختلف المستويات، خاصة العسكرية والدعائية والنفسية[9]. فاعتمدت على نشر مناشير تدعو فيها السكان إلى "الهدوء والتخلي على العصاة"[10]؛ ثم تطورت إلى إنشاء هيئات وتنظيمات خاصة بالحرب النفسية مثل "المكتب الخامس" الذي أنشأ بموجب قرار وزاري مؤرخ في 1 مارس 1955، وشُرع في العمل به منذ جويلية 1955، وكذلك الفصائل الإدارية المتخصصة منذ سبتمبر 1955..

ومع إشتداد وتطور الثورة الجزائرية، لجأت السلطات الإستعمارية إلى إقامة المناطق المحرمة وترحيل الشعب إلى مراكز تجمع خاصة، وهذا بنهاية من 12 نوفمبر 1954، بغية عزل الشعب عن الثورة[11].

علما بأنه قد أعلنت فرنسا حالة الطوارئ في 03 أفريل 1955، وعلى أن تطبق لمدة ثمانية أشهر، وهي الفترة التي حددتها للقضاء على الثورة الجزائرية[12].

وفي نفس السياق الرامي إلى الحل العسكري وإخماد الثورة، تم إستدعاء الجنود الاحتياطيين الفرنسيين، منذ قرار مؤرخ في 23 أوت 1955، وعلى دفعات متتالية...[14]

إن إستمرار الثورة الجزائرية وتحقيقها انتصارات عسكرية وشعبية، خاصة بعد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) الذي نظم الثورة على مختلف الأصعدة العسكرية، السياسية والشعبية، وفي الداخل والخارج دفع بالإستعمار الفرنسي إلى إتخاد تدابير أخرى لتطويق الثورة بالداخل وعزلها... ومن هذه الأساليب إقامة الأسلاك الشائكة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر.

2/ إنشاء خط موريس:

عملت السلطة الإستعمارية على إقامة حواجز منيعة، بهدف عزل الثورة عن قواعدها الشعبية والخلفية في تونس والمغرب[14]، ولهذه الغاية، تم إنشاء الأسلاك الشائكة على الحدود.

تعود فكرة إقامة الخطوط الدفاعية إلى السياسي الفرنسي بول بايلاف (Paul Paileve) الذي ترأس وزارة الدفاع الفرنسية بين 1925-1929، حيث أقر إنجاز حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية، مواجهة لأي هجوم مباغث... وتجسيد هذا القرار عمليا بإصدار وزير الدفاع آندري ماجينو (André Majinau) (1929-1932) قانون 04 جانفي 1930[15].

كما تعود فكرة إقامة الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام (Vanuxem) الذي حاول تطبيقها في الفيتنام، إلا أنها لم تتجسد في الميدان[16].

أما في الجزائر، فقد عرفت التطبيق على يد آندري موريس (André Maurice) الذي تقلد عدة وزارات، ومنها وزارة الدفاع الفرنسي سنة 1957 وحمل مشروعه إسمه، إضافة إلى أسماء أخرى مثل: "حاجز الموت"، "الحاجز القاتل"، "خط ماجينو الجديد"، "خط ماجينو الجزائر"، "الثعبان العظيم"، وقد إستوحى قراره بإنشاء الأسلاك الشائكة، حسب تصريحه، من "قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج" تبعا للمقولة التالية:"إن إصدار أي قرار يستوجب الإطلاع على قارارات الخصم..."[17]، وكانت الغاية من إقامة الخطوط المكهربة العازلة للحيلولة دون دخول الأسلحة والدخيرة عبر الحدود إلى الداخل وتنقل ثوار جيش التحرير الوطني بين الداخل والمناطق الخلفية الحدودية في تونس والمغرب... وشرع في إقامة هذه الأسلاك الشائكة منذ نهاية 1956 ومطلع 1957.

3/ المواصفات التقنية لخط موريس:

يمتد خط موريس على الحدود الجزائرية- المغربية، وينطلق من مرسى بن مهيدي شمالا إلى بشار جنوبا، مرورا بالمشرية، فقيق وبني ونيف، العبادلة؛ ولا يمر الخط مباشرة على الحدود الغربية، وإنما يلامسها نظرا لطبيعة الأرض[18].

يتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة فيها تيار كهربائي طاقته أكثر من 2500 فولط أثناء النهار، وترتفع هذه الطاقة إلى 5000 فولط أثناء الليل[19]، وقد يصل عرض الخط في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة إلى 60 متر، وهو مزود بالتحصينات التالية:

- شبكة الإنذار: وهي عبارة عن منبهات إلكترونية تنبه بخطر ما، وعن أماكن قص السلك المكهرب بدقة فائقة.

- حقل الألغام: يوجد في مقدمة الحاجز، عرضه يتراوح بيم 3 و5 أمتار، به حوالي 50 ألف لغم في 20 كلم من الحاجز، وتكون الألغام متباعدة عن بعضها البعض بحوالي 40 – 50 سنتمتر[20].
- شبكة الأسلاك الشائكة، بأشكال مضلعة ودائرية أو ممتدة عموديا أو أفقيا، بها أوتاد يصل علوها إلى 1,2 متر، وعرضها 4 أمتار.
- السياج المكهرب: علوه 1,8 متر، يتكون من 8 أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، ويمر بها تيار كهربائي شدته متفاوتة.
- سياج: يحمي سيارات الحراسة التي تمر وسط الحاجز، وهي تحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير الوطني المضادة للدبابات.
- السياج المكهرب الثاني: يشبه الأول تماما، غير أنه معزز من الأعلى والأسفل بشد الأسلاك الشائكة بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور... وكذلك فرشت الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها.
- ممر الحراسة: تسلكه سيارات الحراسة المسماة بالمشط.
- السياج المكهرب الثالث: إضافة إلى الممر التقني لتصليح الأعطاب التي تحل بالأسلاك المكهربة.

وجهزت هذه الحواجز بالآلات الإلكترونية ورادارات وأضواء كاشفة.. وأبراج حراسة والمراكز الإدارية الخاصة (S.A.S)

وبلغت تكلفة 1 كلم من الخط: 00 058 2 فرنك فرنسي قديم، وتكلفة إقامة المركز العسكري الواحد بحوالي: 000 500 1 فرنك فرنسي قديم[21].

4/ الأبعاد الإستراتيجية لخط موريس:

بعد فشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة، استعملت فرنسا الأسلاك الشائكة المكهربة، وسخرت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة لأهداف تعدت الجانب العسكري إلى مجالات سياسية وإجتماعية وإقتصادية؛ ويمكن تصنيف هذه الأبعاد الإستراتيجية الإستعمارية لخط موريس فيما يلي:

أ- البعد العسكري:

- تطويق وخنق الثورة.
- عزل جيش وجبهة التحرير عن العالم الخارجي قصد خنق الثورة.

ب-البعد الإقتصادي – الإجتماعي:

إن زيادة وإتساع رقعة الثورة أثر على قطاعات ومؤسسات الإقتصاد الإستعماري نظرا لارتفاع النفقات العسكرية المتزايدة بإستمرار، ومن جراء "التخريب" الذي طال

قطاعات حيوية وإستراتيجية، قدرت بنحو 730 عملية ضد القطارت و227 عملية ضد المحطات (1954/11/1 إلى 1957/10/31)[22]؛ وقد كلفت هذه العمليات خسائر للإقتصاد الفرنسي قدرت سنة 1957 بخمسة ملايير فرنك فرنسي.

جاء في تقرير عمر أوعمرات مسؤول التسليح، وجه إلى لجنة التنفيذ والتنسيق بتاريخ 1958/07/08 ما يلي:"إن جيش التحرير الوطني الطي بلغ أوج قوته، من حيث العدد والسلاح سنة 1957 يصاب حاليا بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من 6000 مجاهد في منطقة عنابة وحدها، وإذا كان في العام الماضي، قد أوصلنا إلى الداخل كميات كبيرة من الأسلحة فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة، قد أصبح الآن صعبا جدا بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة، وما تشمل عليه من فجوات وحقول الألغام"[23].

وهو ما أشار إليه كذلك تقرير بن طوبال قائد الولاية الثانية؛ حول خطورة خط شال...[24]

إضافة إلى التأثير العسكري- البشري على الثورة الجزائرية، فقد كان لخط موريس (مثل شال) تأثير في مجالات أخرى:

- الترحيل الإجباري للمدنيين المقيمين على إمتداد الشريط الحدودي الغربي (من مرسى بن مهيدي شمالا حتى تندوف جنوبا).
- أصبحت المنطقة الحدودية "محرمة".
- كما أقامت السلطات العسكرية الفرنسية عمليات تخريبية (المحاصيل الزراعية، الأراضي، المنازل، قتل الحيوانات والمواشي، حشد السكان في محتشدات جماعية...).
- إيقاف نشاط السكان على الحدود (التجارة).
- ظهور فئة اللاجئين الجزائريين في المغرب (مثل تونس).

مقابل هذه التأثيرات فإن بعض التقارير الفرنسية كانت ترى بأن هذه الخطوط لم تكن فعالة وناجعة.

5/ رد فعل الثورة التحريرية الجزائرية:

عمليا ردت الثورة التحريرية بمبادرات إقتحام وتدمير؛ رغم صعوبة المهام إلا أنها كانت ضرورية حتى ترفع الحصار والخناق وفقا للأسس التالية:

- يتم اقتحام في ليلة مظلمة وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- التدريب العالي للقوة المكلفة بتدمير الخط المكهرب.
- توفير الحماية لمجموعة الإقتحام والقيام بهجمات تمهيدية.
- أهمية الإلتزام بالسرية التامة عند تنفيذ عمليات الإختراق.
- إتمام تنفيذ خطة الإقتحام في حدود ساعة من الزمن.

- "إن خطة الإقتحام تحتاج إلى 6000 مقاتل لتدمير العازل في 25 قطاع ونقطة.."[25]

لجأت الثورة الجزائرية إلى البحث عن طرق جديدة للتموين، بالإعتماد على القواعد الخلفية في المغرب، وتحول نشاط شبكة التسليح إلى الإعتماد على الطرق البحرية لتوفير الأسلحة والدخيرة، وبفضلها إستطاعت إدخال كمية من الأسلحة عبر الحدود الغربية[26].

والحقيقة أن خط موريس لم تكن له الفعالية الموجودة بإعتراف الجيش الفرنسي نفسه، ولقد إصطدم بإرادة وإيمان المجاهدين وخططتهم في إزالة الألغام وكيفيات إتلاف الأسلاك الشائكة والمكهربة[27].

ومواجهة لهذا التطويق تطور تعامل جيش التحرير الوطني مع الحاجز المكهرب وعبر مراحل حسب ما يلي:

1- العبور عبر المناطق الجنوبية، أي تجنب الأسلاك الشائكة لعدم معرفة طبيعتها.

2- إحتكاك المجاهدين بالخطوط المكهربة (الحفر تحت الأسلاك الشائكة بتشكيل ممر تحتها...وهي عملية صعبة تتطلب وقتا).

3- إستعمال المقصاة المغطاة بالمطاط العازل (جيء بها من ألمانيا)، ويمكن بواسطها قطع سلك +20 ألف فولط.

4- إستعمال المحول الكهربائي: قدرة جيش التحرير الوطني في إستعمال تقنية جديدة، تعذر على الإستعمار معرفة مكان قطع التيار الكهربائي.

5- إستعمال صناديق خشبية تشبه النعش، يعبر داخلها المجاهد للوصول إلى الجهة المقابلة، وهذه الصناديق عازلة للكهرباء؛ وهي سهلة التفكيك والتركيب، أطلق عليها إسم الصاروخ[28].

6- طريقة طوربيد البنغالور (Bangalore Torpédo): أنابيب معدنية محشوة بمادة TNT وفيها نظام إطلاق النار عن بعد (طول الأنبوب 1.5 إلى 2 متر وقطره 5-6 سم ووزنه 6-10 كلغ)، وشرعت الثورة في استعمال هذه الوسيلة منذ 1958 على مستوى الحدود الغربية. وكان مفيدا نظرا للفجوات الكبيرة التي كان يحدثها في وسط الخط المكهرب، ولم يكن مجديا للعبور...

ومن هذه العينة شهادات حية لمجاهدين ومعطوبي حرب عايشوا تجارب نزع الألغام وعبور الخط المكهرب: موريس، نذكر منها ما يلي:

- يقول محمد بن طالب المدعو بن موسى (مجاهد ومعطوب حرب):"كان هذا الخط بمثابة تحد للمجاهدين خلال الثورة"[29].

تلقى المجاهد بن موسى بعد إلتحاقه بالثورة التحريرية 1957 تدريبا عسكريا بنزع الألغام مدة ثلاثة شهور في القواعد الخلفية، عُين في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة بضواحي بني سمير في بلدية جنين بوزرق على بعد 200 كلم شمال بشار...

يقول بن موسى:"لإجتياز الخط، لابد من إختيار مكان به أشجار كثيفة حتى يتمكن المجاهدون من الإختفاء عند ظهور المدرعات، ونازعوا الألغام يطَّهرون الأرض بإستعمال شفرة سكين لكشف الألغام... وهي عملية تتم في الظلام".
ويقول المجاهد محمد مصطفى طالب (1939- حي):"إن عملية إجتياز الخط الشائك والمكهرب تتم بإختيار مختصين لهذا العمل، حسب الخبرة والذكاء واللياقة البدنية والجسمية".
وفي سنتي 1959-1960 أستعين بخبراء ألمان في إستعمال جرار مجنزر يستعمله جيش التحرير الوطني لتدمير الخط في عمليات إختراق دخولا وخروجا.. جرار دون سائق.. لكن سلطات الإستعمار تفطنت لذلك ودمرّت الجرار[30].

خاتمة:

إن إنشاء الأسلاك المكهربة على الحدود الشرقية والغربية هو تدبير إستعماري لتطويق الثورة التحريرية، وهو تصعيد في أسلوب تعامل فرنسا مع الثورة، بعد فشل مخططات عديدة.
لم تكن لخط موريس "الفعالية الإستعمارية" المرغوب فيها والموجودة، وفي المقابل، ردت الثورة التحريرية على هذا الأسلوب الإستعماري بطرق عديدة، منها محاولات الإختراق والعبور، وإيجاد منافذ أخرى عبر الحدود الجنوبية والبحر، ونقل الثورة التحريرية إلى داخل المدن.

الهوامش:

- جمال قندل/ خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية (1957-1962)،ط1، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص23.
[1]- أحمد وهراني، شهادة حية مسجلة بتاريخ 02 فبراير 2008.
[1]- Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des militants Nationalistes Algériens (1926-1954), Ed l'Harmattan, Paris, 1985, p323.
[1]- بلحسن يالي، العقيد لطفي – السنوات الدامية من حرب التحرير الجزائرية، تر: محمد نقادي، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2008، ص34-38.
[1]- كاهينة نايت عبد الله، التحضير لأول نوفمبر 1954، مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، نوفمبر- ديسمبر 2001، ص10.
[1]- جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1954)، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص....
[1]- الزبير بشلاغم، أضواء على واقعة تراقة، مجلة أول نوفمبر، مديرية المجاهدين، ولاية وهران، ع:166، 2004، ص32.
[1]- بوشتة قدور، شهادة حية، 2007/03/09.
[1]- لخضر شريط، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص314.

[1]- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1980، ص368.
[1]- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص178.
[1]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص370.
[1]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص201.
[1]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص320.
[1]- مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، عمل منشور، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص99.
[1]- الطاهر سعيدي (مذكرات)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص130.
[1]- نفسه، ص130.
[1]- جمال بلغردي، هيكلة وتنظيم جيش لبتحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية (1958-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2005، ص60.
[1]- جمال قندل، نفس المرجع، ص90.
[1]- نفسه، ص51.
[1]- جمال بلغردي، المرجع السابق، ص65.-
[1]- جمال قندل، المرجع السابق، ص61.
[1]- جمال بلغردي، المرجع السابق، ص66.
[1]- محفوظ قداش، ..وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص214.
[1]- فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص396.
[1]- بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، 2011، ص297.
[1]- بوعلام بولعراس، خط شال وموريس وإرادة الثوار، مجلة الجيش، ع:376، الجزائر، 1994، ص23.
[1]سامية قوبي، الخطوطالمكهربة (شال وموريس)، تر: مساعيد ظريفة، الجيش الوطني الشعبي، ع: 472، الجزائر، 2002، ص31.
[1] - Un Ancien Moudjahid raconte la Ligne Calle-Maurice, quotidien, n° 2469, 2003.
[1]- محمد عباس، ثوار عظماء، حديث الإثنين، ك1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص.ص:172-173